

Distr.: General
10 July 2020
Arabic
Original: Chinese/English/Spanish



الدورة الخامسة والسبعون
البند 103 (ح ج) من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل

متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير آراء الدول الأعضاء بشأن تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا سيما آراءها بشأن التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي، بما في ذلك عناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.



المحتويات

الصفحة

3	أولا - مقدمة
3	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
3	الصين
7	كوبا
8	إكوادور
9	الهند
10	المكسيك
13	هولندا

أولا - مقدمة

1 - في قرار الجمعية العامة 74/54 بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2003:

(أ) شددت الجمعية على ما أُعربَ عنه في اجتماعها الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الذي عقد في 26 أيلول/سبتمبر 2013 من دعم قوي لاتخاذ تدابير عاجلة وفعالة من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية (الفقرة 1)؛

(ب) دعت إلى الامتثال على نحو عاجل للالتزامات القانونية وإلى الوفاء بالالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، وأيدت ما أُعربَ عنه في الاجتماع الرفيع المستوى من دعم واسع النطاق لوضع اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية (الفقرتان 2 و 3)؛

(ج) دعت أيضا إلى التعجيل ببدء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على تدابير فعالة لنزع السلاح النووي بغية التوصل إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما يشمل بوجه خاص التفاوض بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية (الفقرة 4)؛

(د) طلبت إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا سيما بشأن وضع تدابير فعالة لنزع السلاح النووي، بما في ذلك عناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية في دورتها الخامسة والسبعين، وأن يحيل التقرير أيضا إلى مؤتمر نزع السلاح (الفقرة 13).

2 - وعملا بذلك الطلب، أرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء في 29 كانون الثاني/يناير 2020 تدعوها إلى تقديم معلومات بشأن هذا الموضوع. وأرسلت مذكرة شفوية منقحة إلى الدول الأعضاء في 4 أيار/مايو 2020 جرى بها تمديد الموعد النهائي لتقديم التقارير حتى 31 أيار/مايو 2020. ويتضمن الفرع الثاني أدناه الردود الواردة في هذا الشأن. وستُنشر أي آراء ترد بعد الموعد النهائي في الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة الأصلية التي قَدِّمت بها. ولن تصدر أي إضافات.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

الصين

[الأصل: بالصينية]

[30 نيسان/أبريل 2020]

وفقا لقرار الجمعية العامة 54/74 المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013"، تقدم الحكومة الصينية ههنا آراءها بشأن قضايا نزع السلاح النووي على النحو التالي:

1 - من مصلحة ورفاه البشرية جمعاء أن تسلم من خطر الحرب النووية، وأن تحقق في نهاية المطاف الحظر الكامل والتدمير الكامل للأسلحة النووية، وأن تحقق عالما خاليا من الأسلحة النووية.

- 2 - وينبغي للمجتمع الدولي، انطلاقاً من شعوره بالمسؤولية التاريخية عن بناء مجتمع تتقاسم فيه البشرية مستقبلاً مشتركاً من خلال المشاورات المتبادلة والجهود المشتركة، أن يطور نوعاً جديداً من العلاقات الدولية يتسم بالإنصاف والعدالة والتعاون المفيد لكل أطرافه، وأن يدعم مفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، وأن يحترم تماماً الشواغل الأمنية المشروعة والمعقولة لجميع البلدان، وأن يسوي المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، وأن يبذل الجهود لتهيئة بيئة أمنية دولية سلمية ومستقرة، وأن يهيئ الظروف اللازمة لإحراز تقدم في نزع السلاح النووي.
- 3 - وينبغي لجميع البلدان أن تناصر تعددية الأطراف، وأن تعارض وتتخلى عن عقلية الحرب الباردة، وأن تحافظ على سلطة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعالميتها وفعاليتها وأن تعززها، وأن توازن بين الركائز الثلاث لتلك المعاهدة، أي عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية؛ والمداومة على الأعمال الكاملة لدور الآليات المتعددة الأطراف القائمة مثل مؤتمر جنيف لنزع السلاح وهيئة نزع السلاح؛ وتوفير الدعم القانوني والضمانات المؤسسية من أجل النهوض بالعمليات الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، ولا سيما عملية نزع السلاح النووي.
- 4 - وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتحمل مسؤولياتها الخاصة حقاً، وأن تقي بإخلاص بالتزاماتها بموجب المادة 6 من معاهدة عدم الانتشار، وأن تنقيد بالنتائج التوافقية التي تمخضت عنها مؤتمرات استعراض المعاهدة السابقة، وأن تلتزم صراحة بعدم السعي إلى امتلاك الأسلحة النووية إلى الأبد.
- 5 - وينبغي في جهود نزع السلاح النووي الالتزام بمبادئ الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي والأمن غير المنقوص للجميع، وأن تتقدم تلك الجهود تدريجياً. وتتحمل البلدان التي تمتلك أكبر الترسانات النووية مسؤولية خاصة وأساسية عن نزع السلاح النووي. وينبغي لها أن تحافظ على المعاهدات القائمة لخفض الأسلحة النووية وأن تنقيد بها على نحو فعال. وعلى هذا الأساس، ينبغي اتخاذ تدابير لإجراء مزيد من التخفيضات الجذرية والجوهرية في ترساناتها النووية بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها وملزمة قانوناً، مما يهيئ الظروف اللازمة لتحقيق نزع السلاح النووي العام والكامل في نهاية المطاف.
- 6 - وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماماً للمسائل الاستراتيجية الأخرى التي تؤثر على نزع السلاح النووي. وينبغي للبلدان المعنية أن تتخلى عن استحداث أو نشر منظومات الدفاع الصاروخي التي تقوض الاستقرار الاستراتيجي العالمي والإقليمي، وأن تمنع تسليح الفضاء الخارجي وسباقات التسلح في الفضاء الخارجي، وأن تتخذ تدابير وقائية لتحديد الأسلحة، وأن تحول دون تسبب سباقات التسلح ذات التكنولوجيا العالية في تفاقم الاختلالات الاستراتيجية الدولية، وأن تحافظ على الأمن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين.
- 7 - وتمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة هامة في عملية نزع السلاح النووي، وينبغي زيادة التأييد لتلك المعاهدة. وقبل دخول المعاهدة حيز النفاذ، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تواصل التقيد بالتزامها بالوقف الاختياري للتجارب النووية. ومؤتمر نزع السلاح هو المكان المناسب الوحيد للتفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وينبغي دعم المؤتمر في بدء مفاوضات بشأن المعاهدة تشارك فيها جميع الأطراف في أقرب وقت ممكن، على أساس التوصل إلى خطة عمل شاملة ومتوازنة تتماشى مع تقرير شانون والولاية الواردة فيه.

8 - والحرب النووية هي حربٌ لا غالب فيها ويجب ألا تخاض أبداً. ولا يوجد منتصر نهائي في أي حرب نووية، ولن تترتب عليها إلا كارثة هائلة للبشرية. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ تدابير للحد من المخاطر النووية، على النحو التالي:

(أ) ينبغي لها أن تعزز الثقة الاستراتيجية المتبادلة، وأن يتعامل كل منها مع النوايا الاستراتيجية للطرف الآخر بموضوعية، وأن يحترم كل منهما الشواغل الأمنية للطرف الآخر، وأن تعزز الحوار بشأن الاستراتيجية النووية والسياسة النووية، وأن تتجنب المبالغة فيما يخص التنافس بين القوى العظمى، وأن تمنع الحوادث والأزمات الناجمة عن سوء التقدير؛

(ب) ينبغي لها أن تقلل من دور الأسلحة النووية في سياسات الأمن القومي، وأن تتخلى عن سياسة الردع النووي القائمة على المبادأة باستعمال الأسلحة النووية، وأن تتعهد بعدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية في أي وقت أو تحت أي ظرف من الظروف، وأن تتفاوض على صكوك قانونية دولية في هذا الصدد وتبرمها؛

(ج) ينبغي لها أن تمتنع، بوضوح ودون شروط، عن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وأن تتفاوض على صكوك قانونية دولية في هذا الصدد وتبرمها في أقرب وقت ممكن؛

(د) ينبغي أن تواصل دعم جهود الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس مشاوراتها واتفاقاتها الطوعية في ضوء الحالة الفعلية في مناطقها؛

(هـ) ينبغي أن تلتزم بما وعدت به من عدم توجيه الأسلحة النووية إلى أي بلد، وألا تدرج أي بلد كهدف للضربات النووية؛

(و) ينبغي لها أن تلغي سياسات وممارسات المظلة النووية والمشاركة النووية، وأن تسحب جميع الأسلحة النووية المنصوبة في الخارج إلى بلدانها؛

(ز) ينبغي لها أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتقادي إطلاق الأسلحة النووية عن طريق الخطأ أو بدون إذن؛

9 - وفي السنوات الأخيرة، زادت الولايات المتحدة الأمريكية من دور الأسلحة النووية في استراتيجياتها الأمنية الوطنية، وخفضت عتبة استعمال الأسلحة النووية، واستحدثت أنواعاً جديدة من الأسلحة النووية المنخفضة القوة. كما اتخذت الولايات المتحدة موقفاً سلبياً من تحديد الأسلحة النووية، وانسحبت من المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والأقصر مدى. وتباطأت في الرد على النداء الذي وجهه الاتحاد الروسي لتمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وفي الوقت نفسه، شجعت مبادرة تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي من أجل التنصل من مسؤوليتها عن نزع السلاح النووي، مما يشكل تحديات خطيرة أمام عملية نزع السلاح النووي الدولية.

10 - والصين، بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية، تفي بجدية بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي، وتتقيد بالنتائج التوافقية التي تمخضت عنها مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار السابقة، وقدمت إسهامات هامة في تعزيز عملية نزع السلاح النووي الدولية باتخاذ إجراءات حقيقية، بينها كالتالي:

(أ) لا تزال الصين ملتزمة بالسير على طريق التنمية السلمية، وتتقيد دائما باستراتيجية نووية قوامها الدفاع عن النفس، وتداول على انتهاج سياسة نووية علنية وشفافة وتتسم بالمسؤولية.

(ب) لم تنتشر الصين قط أسلحة نووية في الخارج؛ ولم تشارك ولن تشارك أبدا في أي شكل من أشكال سباق التسلح النووي، وستبقي دائما قواتها النووية عند الحد الأدنى اللازم للأمن القومي؛

(ج) تتعهد الصين بعدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف، وتعد دون قيد أو شرط بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، مبدية في ذلك أقوى وأنجح قدر من الشفافية، وهو التزام ثابت من جانب الصين؛

(د) تؤيد الصين الجهود التي تبذلها بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وقد عملت الصين مع الرابطة على حل جميع المسائل المتبقية التي تحيط بالبروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وتؤيد دخوله حيز النفاذ في وقت مبكر، وتساعد بنشاط بلدان الرابطة والدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على حل خلافاتها بشأن مسألة التحفظات. وتؤيد الصين إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتتفهم تماما الشواغل المشروعة للبلدان العربية في هذا الصدد، وفي عام 2019، شاركت في الاجتماع الأول المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط؛

(هـ) تؤيد الصين بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن، وتلتزم بوقف التجارب وتتقدم باطراد في الأعمال التحضيرية للامتنال على الصعيد المحلي. وقد أحرز تقدم في بناء محطة لرصد حظر التجارب النووية داخل الصين، مما يعكس تأييد الصين الثابت للمعاهدة؛

(و) تدعم الصين مؤتمر نزع السلاح في الشروع، على أساس التوصل إلى خطة عمل شاملة ومتوازنة، في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى في أقرب وقت ممكن، تمشيا مع تقرير شانون والولاية الواردة فيه، وتؤيد إنشاء هيئة فرعية لمؤتمر نزع السلاح لمواصلة المناقشات ذات الصلة؛

(ز) تؤيد الصين جميع الأطراف في إجراء حوار صريح وعملي وهادف بشأن مسائل من قبيل البيئة الأمنية الدولية، والاستقرار الاستراتيجي العالمي، والحد من المخاطر النووية في إطار الآليات القائمة. وفي هذا الصدد، تعتقد الصين أن آلية الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لا يمكن الاستعاضة عنها. وقد عززت الصين بنشاط عملية التعاون بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. وفي كانون الثاني/يناير 2019، عقدت بنجاح الاجتماع السنوي للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في بيجين، حيث جرت تبادلات معمقة بشأن مسائل مثل السياسة والاستراتيجية النوويتين، ونزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، وتوصلت إلى توافق في الآراء بشأن سلسلة من المسائل الهامة، مما أرسى أساسا قويا لتعميق

التعاون بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار العالميين في المستقبل؛

(ح) تقدر الصين الحوار البناء مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وتتفهم تماماً التطلعات والتمنيات الطيبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في التعجيل بنزع السلاح النووي، وهي على استعداد لمواصلة الاتصال والتعاون مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن الحفاظ على آليات نزع السلاح القائمة وتعزيزها وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية تدريجياً.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[14 أيار/مايو 2020]

ترى كوبا أن نزع السلاح النووي لا يزال يمثل الأولوية العليا في مجال نزع السلاح. والإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي السبيل الوحيد لضمان ألا تعاني البشرية مرة أخرى من آثارها الرهيبة، وبالتالي فهو مطمح مشروع للجميع.

وتقع كوبا في أول منطقة ذات كثافة سكانية عالية في العالم تُعلن منطقة خالية من الأسلحة النووية، بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو). وهي ملتزمة بإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، ويشرفها أن تكون خامس دولة تصدق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، في 30 كانون الثاني/يناير 2018، مما يدل على الأهمية التي نوليها لهدف نزع السلاح النووي.

ونرحب بالمناسبات التي تنظم على الصعيد الدولي للتشجيع على إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ففي 26 أيلول/سبتمبر من كل عام، نُؤيد و/أو نشارك في أنشطة الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي أنشئ بمبادرة من حركة بلدان عدم الانحياز في أعقاب الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013. ودأب رئيس الوفد الكوبي على الإدلاء ببيان كل عام خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في الاجتماع الرفيع المستوى الذي يُحتفل به في ذلك اليوم. وفي 26 أيلول/سبتمبر 2018، أكد الرئيس ميغيل دياس كانيل برموديس من جديد التزامنا بتعددية الأطراف ونزع السلاح النووي.

ونحن ندعو منظومة الأمم المتحدة والحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني إلى اتخاذ تدابير إضافية كل عام للاحتفال بذلك اليوم ولحشد العمل الدولي من أجل تحقيق نزع السلاح النووي.

وتشجع حكومة كوبا أنشطة التثقيف والتوعية، ومنتديات المناقشة والمؤتمرات الخاصة التي يشارك فيها الطلاب والأوساط الأكاديمية؛ وتدعم إعداد وتطوير عمليات محاكاة الأمم المتحدة في الجامعات الكوبية، التي تشمل دورات نموذجية للجمعية العامة، بما في ذلك دورات بشأن نزع السلاح النووي.

كما تسهم منظمات المجتمع المدني في كوبا في الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والترويج له عن طريق تنظيم معارض مرئية وحلقات نقاش بشأن خطر الأسلحة النووية على البشرية، وكذلك من خلال أنشطة أخرى، مثل دراسة وتعميم أفكار القائد العام للثورة الكوبية، فيدل كاسترو روس، ذلك المقال الذي لم يعرف الكلل في سعيه إلى نزع السلاح النووي. ويُشجّع الشباب على المشاركة في جميع

المناسبات. وتبرز في هذا الصدد الإجراءات التي اتخذتها الرابطة الكوبية للأمم المتحدة ولجنة الأطباء الكوبيين لمكافحة الأسلحة النووية والاتحاد الوطني للحقوقيين الكوبيين.

وفي إطار المساعي المشتركة لإزالة الأسلحة النووية، يكتسي التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة 32/68 و 58/69 و 34/70 و 71/71 و 251/72 و 40/73 و 54/74 بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى لعام 2013، أهمية بالغة أيضا، نظرا إلى السياق الدولي الذي يتسم بتطوير منظومات أسلحة نووية جديدة وتحديث القوات والترسانات القائمة؛ والدور المتزايد لهذه الأسلحة في العقائد الدفاعية العسكرية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، التي تمتلك أكبر ترسانة نووية؛ وزيادة إنفاقها العسكري؛ والتهديدات بالتدخل العسكري وتجاهل الالتزامات الدولية في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة، التي تقوض السلم والأمن الدوليين وتتآكل بسببها آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

وسيوصل بلدنا العمل مع المجتمع الدولي على تمكين مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المقبل المعني بنزع السلاح النووي من استعراض التقدم المحرز وتحديد التدابير والإجراءات الإضافية اللازمة للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن.

ولا بد من معالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي عن طريق تعددية الأطراف وبحلول متقن عليها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[31 أيار/مايو 2020]

في إطار العلاقات الدولية، يشجع دستور إكوادور على إحلال السلام وعلى نزع السلاح العالمي، ويدين استحداث أسلحة الدمار الشامل واستعمالها. ويحظر الدستور أيضا استحداث الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية وإنتاجها وتخزينها واستيرادها ونقلها والتنازل عنها واستعمالها، وكذلك تفريغ النفايات النووية والنفايات السامة في الأراضي الوطنية.

وبالإضافة إلى انتماء إكوادور إلى المنطقة الخالية من الأسلحة النووية التي أنشئت بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، فقد صدقت على جميع الصكوك الدولية الرئيسية المتصلة بعدم الانتشار وبنزع السلاح النووي، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والبروتوكولات الإضافية المتعلقة بالضمانات والتعاون المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد أوضح اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية أن هذه الأسلحة تتنافى والقانون الدولي، حيث أن أحكامها تشمل إجراءات لتمكين الدول الحائزة لأسلحة نووية من إزالتها ليس فقط قبل انضمامها إلى المعاهدة، بل وبعده أيضا.

والى أن تتم الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتنع في جميع الظروف عن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية. ويجب أن تكون هذه الضمانات مصحوبة بإبرام صك عالمي ملزم قانونا بشأن ضمانات أمنية فعالة

وغير مشروطة وغير تمييزية وغير قابلة للإلغاء تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها.

ومما يبعث على القلق بصفة خاصة أن الدول الحائزة للأسلحة النووية شرعت في تحديث ما تملكه من تلك الأسلحة ومن منظومات ومنصات إيصالها، وأنها لم تقلص دور الأسلحة النووية في عقائدها العسكرية، مما ينتهك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية نصاً وروحاً.

وتأسف إكوادور لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ بسبب إحجام دول مدرجة في المرفق الثاني للمعاهدة عن التصديق عليها.

وتؤيد إكوادور الاحتفال باليوم الدولي للإزالة التامة للأسلحة النووية في 26 أيلول/سبتمبر من كل عام، وجميع المحافل التي تساعد على تعزيز إزالة هذه الأسلحة.

وبين السياق الحالي لجائحة فيروس كورونا (COVID-19) هشاشة الجنس البشري، ويوجه الانتباه إلى ضرورة حماية البشرية.

الهند

[الأصل: الإنكليزية]

[28 أيار/مايو 2020]

أيدت الهند قرار الجمعية العامة 54/74 المقدم من حركة بلدان عدم الانحياز الذي دعت فيه الجمعية العامة إلى التعجيل ببدء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على تدابير فعالة لنزع السلاح النووي تقضي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما يشمل بوجه خاص التفاوض حول اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية.

والهند دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية. وهي ملتزمة بسياسة الرادع الأدنى الموثوقة التي تتبناها وبموقفها المتمثل في عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية وعدم استعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وما زالت الهند ملتزمة بهدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية من خلال نزع السلاح النووي، الذي يمكن تحقيقه من خلال عملية تدريجية يدعمها التزام عالمي وإطار متعدد الأطراف متفق عليه، يكون عالمياً وقابل للتحقق وغير تمييزي.

وتولي الهند أهمية كبيرة لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في العالم لنزع السلاح، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وأكدت الجمعية العامة مجدداً في قرارات آخرها القرار 74/74، وهي تؤيد باستمرار بدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في المؤتمر.

وفي ورقة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي التي قدمتها الهند إلى مؤتمر نزع السلاح في عام 2007 (CD/1816)، دعت الهند إلى إعادة تأكيد التزام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على نحو لا لبس فيه بتحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، باعتبار ذلك الخطوة الأولى الملموسة نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي؛ والحد من أهمية الأسلحة النووية في العقائد الأمنية؛ واتخاذ الدول الحائزة للأسلحة

النووية تدابير للحد من الخطر النووي؛ والتفاوض على اتفاق عالمي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية؛ والتفاوض على اتفاق عالمي وملزم قانوناً بشأن عدم استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ والتفاوض على اتفاقية بشأن الحظر الكامل لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؛ والتفاوض على اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة النووية، وبشأن تدميرها، مما يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي بصورة غير تمييزية وقابلة للتحقق منها في غضون إطار زمني محدد.

وفي القرار المعنون "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية"، الذي تطرحه الهند سنويًا منذ عام 1982، تدعو الجمعية إلى التفاوض على اتفاقية بشأن حظر استعمال الأسلحة النووية في مؤتمر نزع السلاح. وفي القرار المتعلق بالحد من الخطر النووي، الذي تطرحه الهند سنويًا منذ عام 1998، تدعو الجمعية إلى مراجعة العقائد النووية، وتدعو في هذا السياق إلى اتخاذ خطوات فورية وعاجلة للحد من خطر الاستعمال غير المقصود والعرضي للأسلحة النووية. وتقدم الهند سنويًا قراراتين بشأن التدابير الرامية إلى منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل ودور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح في الجمعية العامة.

وأيدت الهند القرار 54/74 المقدم من حركة عدم الانحياز الذي دعت فيه الجمعية العامة إلى التعجيل ببدء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على تدابير فعالة لنزع السلاح النووي تقضي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما يشمل بوجه خاص التفاوض حول اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية. كما تتضمن الهند إلى البيانات التي يُدلى بها في مؤتمر نزع السلاح باسم مجموعة الـ 21 والتي تدعو إلى التعجيل ببدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في المؤتمر، ولا سيما حول وضع اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها وتجريبها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتتص على تدميرها، وتأمل أن يتسنى بدء هذه المفاوضات في وقت مبكر.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[27 أيار/مايو 2020]

تلتزم المكسيك التزاماً راسخاً بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، إذ تدرك ما يمكن أن يحدثه تفجير نووي متعمد أو عرضي من آثار مدمرة في الأجيال القصير والمتوسط والطويل على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وبالنسبة للمكسيك، فإن السعي إلى نزع السلاح النووي يعني الدفاع عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعزيزها.

وتقر المكسيك بأهمية الاجتماع الرفيع المستوى المعقود عام 2013 بوصفه حدثاً يبرهن على الرغبة المشروعة للغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في معالجة مسألة إزالة الأسلحة النووية دون مزيد من التأخير، وهو موضوع ظلت له أهميته منذ القرار الأول للجمعية العامة في عام 1946.

بيد أن المكسيك تشعر بالقلق إزاء الحالة الراهنة. فوجود الأسلحة النووية يزيد من التوترات في جميع أنحاء العالم، ويزرع الريبة، ويعوق التعاون بين الدول. ومما يؤسف له أن التخفيضات المتواضعة التي

تحققت حتى الآن في الأسلحة النووية قد أزال أثرها استمرار تحديث الترسانات النووية وتطويرها. والتطور التكنولوجي يقودنا حاليا إلى سباق تسلح جديد.

ولا تمتلك الدول الحائزة للأسلحة النووية حاليا للالتزام الذي تعهدت به بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي تم تجديده في المؤتمرين الاستعراضيين لعامي 2000 و 2010. ومما يثير القلق أنه لم يتسن التوصل إلى اتفاق في المؤتمر الاستعراضي لعام 2015 على وثيقة ختامية تستند إلى الوثيقة الختامية التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء في عام 2010. وفي هذا السياق، ترى المكسيك أنه ينبغي ألا يُدخر أي جهد لضمان ألا يكون للمؤتمر الاستعراضي لعام 2021 نفس المصير.

ورغم الإشارة في الاجتماع الرفيع المستوى لعام 2013 وفي قرارات الجمعية العامة اللاحقة إلى استمرار أهمية وجدوى آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التي أصدرت الجمعية العامة تكليفا بها في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، فلا شك في أن مؤتمر نزع السلاح يمر الآن بأزمة بعد أكثر من عقدين من الشلل. وللأسف، يمكن ملاحظة نفس الاتجاه في هيئة نزع السلاح. وفي حين أن من المفهوم أن الشلل ناجم عن الافتقار إلى الإرادة السياسية الحقيقية لدى بلدان مختلفة لتحقيق إزالة الأسلحة النووية، فإنه يوجه الانتباه أيضا إلى الحاجة إلى تحديث أجهزة نزع السلاح القائمة للتعامل مع الواقع الدولي الجديد وإمكانية عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لهذا الموضوع.

ونحن ننفق مع الرسالة التي ألقاها الأمين العام أمام مؤتمر نزع السلاح في بداية دورته لعام 2020 بشأن الحاجة إلى رؤية جديدة لنزع السلاح وتوافق جديد في الآراء بشأن كيفية تحسين الحالة الأمنية الدولية بشكل جماعي.

وترحب المكسيك بزيادة عدد الدول التي وقعت و/أو صدقت على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ويتسق التفاوض على هذه المعاهدة واعتمادها مع الالتزام المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويسهمان في تنفيذها. وتعتقد المكسيك أنه متى دخلت معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، فإنها ستكمل وتعزز نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، بغية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

ومنذ نهاية الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تسعى المكسيك جاهدة، من خلال الدبلوماسية، إلى مواصلة دعوة البلدان التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة حظر الأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك من أجل تحقيق دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر. وبالمثل، ستواصل المكسيك المشاركة بنشاط وقوة في المحافل التي تتناول خطة نزع السلاح النووي بهدف تشجيع المبادرات التي تسهم في تحقيق واستدامة عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي عام 2019، شاركت المكسيك على المستوى الوزاري في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة للترويج لليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والاحتفال به، وهو اليوم الذي يستهدف إنكاء الوعي الدولي بما تشكله الأسلحة النووية من خطر يهدد الجنس البشري، وبضرورة إزالتها الكاملة، من أجل استتفار الجهود الدولية لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي تلك المناسبة، أكد وزير خارجية المكسيك أن الأسلحة النووية تشكل تهديدا عالميا، وأن تفجير السلاح النووي لن يحترم الحدود أو يميز على أساس مستوى التنمية في الدول، وأن استمرار وجود هذه الأسلحة يشكل بالتالي مصدر قلق بالغ لأنه ما دامت الأسلحة النووية موجودة فلا سبيل إلى أن تضمن أي حكومة أمن

شعبها. ولذلك، فإن المكسيك تدعو إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية باعتبارها السبيل الوحيد لتجنب خطر التفجير، وأكدت، لهذا الغرض، أن على المجتمع الدولي أن يحمي ويقوي ويكمل النظام الحالي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

وفي عام 2019، شاركت المكسيك أيضاً في المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيث كررت الدعوة إلى بدء نفاذ المعاهدة في أقرب وقت ممكن، لضمان توطيد نظام دولي للتفتيش ضد التجارب النووية.

وتأسف المكسيك لأنه لم يتسن بعدُ عقد المؤتمر الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي لاستعراض التقدم المحرز، على النحو الذي صدر به تكليف في قرار الجمعية العامة 54/74. ومن المهم، على سبيل الأولوية، الإبقاء على مسألة نزع السلاح النووي في جدول الأعمال السياسي للجمعية العامة، فضلاً عن مواصلة بناء توافق آراء متعدد الأطراف بشأن الحاجة إلى إزالة الأسلحة النووية القائمة، وعدم استعمال هذه الأسلحة مرة أخرى، وعدم إنتاج أسلحة جديدة منها، باعتبار ذلك شرطاً للأمن والاستقرار العالميين، وللسلام.

وتأسف المكسيك أيضاً لتأجيل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي كان مقرراً عقده في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2020، بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) العالمية. وتأمل المكسيك أن يتيح هذا التأجيل غير المتوقع للدول الأطراف فرصة للتفكير في أفضل السبل للمساهمة في ضمان عقد المؤتمر، دون تسييس، مما يمكننا من تقديم التزامات محددة للمضي قدماً في إحراز تقدم بشأن خطط نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

وفيما يتعلق باستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية، تؤكد المكسيك الدور المركزي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وترى أيضاً أن دخولها حيز النفاذ من شأنه أن يسهم في تعزيز هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ومن دواعي القلق أنه بعد مرور أكثر من 20 عاماً على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لم تدخل حيز النفاذ بسبب انعدام الإرادة الذي أبدته بضعة بلدان. وتهيب المكسيك بالدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة أو تنضم إليها، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق الثاني، أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير. وتؤكد المكسيك مجدداً ضرورة امتناع جميع الدول عن إجراء تجارب نووية أو تفجيرات نووية أخرى أو أي تجارب غير تفجيرية أخرى ذات صلة، بما في ذلك التجارب دون الحرجة والتجارب التي تجريها أجهزة الحاسوب الفائقة الأداء لتحسين الأسلحة النووية، لأن هذه التجارب تشكل انتهاكاً لروح المعاهدة.

وتؤيد المكسيك المبادرات الرامية إلى إدماج التحديات التقنية التي تصادف أثناء عملية التحقق من نزع السلاح النووي إدماجاً تدريجياً في المناقشات التي تجري في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي مقتنعة بأن الوكالة هي المنبر الرئيسي المتعدد الأطراف لمعالجة التحقق النووي، بما في ذلك نزع السلاح، لأنها تتمتع بالخبرة التقنية والولاية ذات الصلة وتحظى باعتراف واسع النطاق من المجتمع الدولي.

وتدرك المكسيك استعداد الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستئناف أنشطتها المتعلقة بالضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وستواصل دعم استعدادات الوكالة لمهام التحقق من البرنامج النووي لذلك البلد، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتحقق من تفكيك الترسانات النووية.

وترى المكسيك أيضاً أن وجود نظام فعال للتحقق يعترف به المجتمع الدولي هو شرط من شروط معاهدة حظر الأسلحة النووية. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما لديها

من نظام ضمانات قوي، وخبرة واسعة في فحص المرافق والمواد النووية، هي أنسب هيئة للإسهام في هذا الصدد. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي في المستقبل أن يتخذ تدابير وإجراءات داخل الوكالة للتصدي للتحديات التقنية المرتبطة ببناء القدرات وللتحقق من تفكيك الأسلحة النووية.

وقد أيدت المكسيك وعززت رؤية شاملة للأمن النووي في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا تشمل المواد والمرافق النووية المخصصة للأغراض المدنية فحسب، بل أيضا تلك المخصصة للأغراض العسكرية. وسيواصل بلدنا دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز هيكل الأمن النووي المتعدد الأطراف من منظور واسع، وسييسعى إلى إبرام اتفاقات جوهرية يكون لها أثر إيجابي على المجتمع الدولي ككل، كما يتجلى في قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووثائق التوجيه والعمل الأخرى الصادرة عن الوكالة.

هولندا

[الأصل: الإنكليزية]

[11 أيار/مايو 2020]

اتخذت الجمعية العامة، في دورتها الرابعة والسبعين، قرارها 54/74 المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013". وتقدم مملكة هولندا في هذه الوثيقة رأي حكومة هولندا حول المسائل التي يعطيها ذلك القرار.

وتود هولندا التشديد على أنها تتفق تماما مع الهدف النهائي للقرار 54/74، المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وقد شاركت هولندا على المستوى الوزاري في الاجتماع الرفيع المستوى المنعقد في 26 أيلول/سبتمبر 2013 بشأن نزع السلاح النووي، الذي نوقشت فيه منظورات مختلفة حول أفضل السبل لبلوغ عالم خال من الأسلحة النووية.

وتشير هولندا، مع الأسف، إلى أن القرار 54/74 لا يعكس سوى وجهة نظر واحدة معينة، بينما لا يورد المقترحات الأخرى المختلفة التي قُدمت خلال اجتماع 26 أيلول/سبتمبر 2013.

ووفقا لما ورد في تعليل التصويت الذي تلاه وفد هولندا باسم مجموعة البلدان المتقاربة التفكير خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، فإن القرار لا يتضمن أي إشارات واضحة إلى الدور الحاسم لمعاهدة عدم الانتشار، في حين أن هولندا كانت تفضل كثيراً تأكيد الأهمية المحورية للمعاهدة في نزع السلاح النووي.

وتعرب هولندا عن أسفها كذلك لأن القرار، بتركيزه على عنصر أساسي واحد فقط من عمل مؤتمر نزع السلاح، لا ينصف الاهتمام العاجل الذي يجب إيلاؤه للعديد من المسائل الأخرى المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، والتي تستحق أن ينظر فيها بنفس القدر على الأقل. وتعتقد هولندا أيضا أن بدء المفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة النووية بدون مشاركة الدول الحائزة لهذه الأسلحة لا يدفع قدماً بالهدف العام المتمثل في نزع السلاح النووي.

وتلاحظ هولندا تأجيل الاجتماع الرفيع المستوى، الذي كان مقررا عقده أصلا في عام 2018. وفي هذا السياق، تكرر هولندا التأكيد على ضرورة تركيز الجهود على إحراز تقدم في سياق معاهدة عدم الانتشار، والعمل بنشاط وبشكل بناء من أجل إنجاز المؤتمر المرتقب لاستعراض المعاهدة عام 2020.